مدخل مقترح للمحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية

دكتور السيد المتولى المرسى الدسوقى
كلية التجارة - جامعة المنصورة

مقدمة :

تعتبر الشركات متعددة الجنسية من الظواهر الاقتصادية الهامة فى العصر الحالى ، ويرتبط بتلك الشركات العديد من المشاكل والقضايا المحاسبية ، مثل المحاسبة الدولية على مستوى الشركة الأم والشركات الأخرى التابعة لها والمحاسبة الضريبية لتلك الشركات سواء فى الدول المضيفة لها أو فى الشركة التى بها مقر الشركة الأم .

وقد اهتم المحاسبون بالتعامل مع كل قضية من تلك القضايا بشكل منفصل ومستقل فى محاولة للوصول بشأن كل منها الى ما يشبه الاتفاق أو الاجماع بحيث يمكن بلورة صياغة مجموعة من المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها بخصوص تلك الشركات .

وتعتبر مشكلة التضخم - أو الارتفاع المستمر فى الأسعار سواء العامة أو الخاصة - من أهم الظواهر المنتشرة فى الدول المضيفة لتلك الشركات وربما أيضا فى الدولة التى بها الشركة الأم مما يجعل بحث أثر هذا التضخم على القوائم المالية لتلك الشركات أمرا هاما وضروريا فى الفكر والأدب المحاسبى ، نظرا لما لهذا التضخم من تأثير مباشر على دقة البيانات والمؤشرات التى تحتويها التقارير المالية لتلك الشركات .

لذلك رأى الباحث أن يتناول بالبحث موضوع المحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية ومحاولة اقتراح مدخل محاسبى لاعداد قوائم مالية اضافية لتلك الشركات وملحقة بالقوائم الأساسية بحيث تظهر تلك القوائم الاضافية أثر التضخم على بيانات ومؤشرات تلك الشركات فى كل دولة من الدول المضيفة ، ومحاولة النظر الى مشكلة التضخم مع غيرها من المشاكل المرتبطة بها مثل أسعار صرف

عملة الدولة المضيفة الى عملة الدولة التى توجد بها الشركة الأم · نظرا لوجود علاقة قوية ومباشرة بين كل من معدلات التضخم فى دولة ما وأسعار صرف عملة تلك الدولة ، وتتخذ أسعار الصرف أساسا لترجمة القوائم المالية من عملة الدولة المضيفة الى عملة الدولة التى بها الشركة الأم أو أى عملة أخرى تحررها تلك الشركة أساسا لترجمة واعداد قوائمها المالية الموحدة ·

وقد حاول الباحث بالاضافة الى ما سبق أن يهتم بالنظر الى مشكلة التضخم ليس فقط على مستوى كل دولة مضيفة ، ولكن أيضا فى اطار مجموعة الدول التى تنتشر بها الشركات التابعة وكذا فى الدولة التى يوجد فيها مقر الشركة الأم · وذلك من منطلق أن البيانات التى تنتج فى هذا الاطار تكون ذات درجة عالية من الصلاحية فى اجراء المقارنات وتقييم الاداء واتخاذ القرارات سواء على مستوى كل شركة أو على مستوى مجموعة الشركات التابعة والشركة الأم ·

وفى ضوء ما تقدم ينقسم هذا البحث الى ما يلى :

المبحث الأول : التضخم والقوائم المالية للشركات متعددة الجنسية ·

المبحث الثانى : اتجاهات المحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية ·

المبحث الثالث: المدخل المقترح للمحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية ·

المبحث الأول

التضخم والقوائم المالية للشركات متعددة الجنسية

يهتم هذا المبحث بعرض مفهوم الشركات متعددة الجنسية ولماذا فضل الباحث هذا المصطلح عن غيره من المصطلحات مثل الشركات الدولية أو المختلطة أو الفروع الأجنبية. كما يعرض أيضا بايجاز للتضخم وأثره على القوائم المالية لتلك الشركات وذلك على النحو التالى :

أولا — مفهوم الشركات متعددة الجنسية :

لقد كثرت التعبيرات المستخدمة للدلالة على تلك الشركات من بينها الشركات الدولية أو المختلطة أو الفروع الأجنبية ، وهذا التعدد راجع فى الغالب الى اختلاف وجهات النظر للباحثين والكتاب الذين اهتموا بالبحث فى تلك الشركات. (١)

ويرى (٢) Gary أن معظم الكتاب استخدموا مصطلح متعددة الجنسية لوصف الشركات الدولية ، وتمثل الشركة الدولية دمجا للعمليات عبر دول متعددة ، ومن الواضح أن الشركة

---

(١) * United Nations, "Multinational Corporations in World Development", New York, 1973, pp. 4-5.

(٢) * Gary M. Cannigham, "An Accounting Research For Multinational Enterprises", Indiana University Libraries, Bloominham, 1978, p. 6.

متعددة الجنسية تكون دائما شركة دولية ولكن ليس بالضرورة كل شركة دولية متعددة الجنسية .

وقد ركزت غالبية الكتابات فى المحاسبة (١) على مصطلح شركات أو منشآت متعددة الجنسية أكثر من تركيزها على مصطلح الشركات الدولية ، ويرجع ذلك الى أن المشاكل المحاسبية لتلك الشركات ينشأ معظمها بسبب وجود كيانات اقتصادية فى مختلف الدول ، ومن ثم تحقق مفهوم الوحدة المحاسبية لكل من تلك الكيانات .

أما مصطلح الشركات المختلطة فقد ورد كمرادف للشركات متعددة الجنسية عندما عرض أحد رواد (٢) المحاسبة فى مصر لهذا الموضوع فى قوله : " وقد أثار تواجد الشركات متعددة الجنسية أو المختلطة العديد من التساؤلات حول مدى تطبيق اجراءات التوحيد فى محتوى التقارير المالية ومعايير تحضيرها " . ولعله قصد من ذلك تغطية المسميات التى جرى استخدامها فى بعض الدول العربية للتعبير عن تلك الشركات ، وهذا يشير الى أن مصطلح متعددة الجنسية أكثر عمومية وقبولا بين المحاسبين .

وقد يعبر عن الشركات متعددة الجنسية بالفروع الأجنبية على اعتبار أن تلك الفروع الأجنبية تتبع الشركة الأم وتتلقى منها التعليمات . (٣) ولكن الفرع الأجنبى غالبا ما يكون له استقلاله

---

(١) * *Ibid., p. 5.*

(٢) د. محمد محمد الجزار ، " توحيد النظم والمعايير المحاسبية عالميا " ، التكاليف مجلة علمية تصدرها الجمعية العربية للتكاليف ، العدد الثالث ، السنة الثانية عشر ، سبتمبر ١٩٨٤ ، ص هـ .

(٣) د. حسن محمد كمال ، " المحاسبة فى المنشآت ذات الأقسام والفروع " ، مكتبة عين شمس ، بدون سنة نشر ، ص ١٨٥ .

وادارته وهيكله التنظيمى وشخصيته وتواجده القانونى فى الدولة التى يباشر نشاطه فيها ، ومن ثم يرى الباحث أن مصطلح الشركات متعددة الجنسية يكون أكثر دقة فى التعبير عن واقع تلك الفروع اذا توفرت فيها تلك السمات.

كما أن مصطلح الشركات متعددة الجنسية أدق — فى رأى الباحث — من مصطلح الشركات عابرة القوميات. لأن هذا الأخير يعطى انطباعا كاذبا بأن هذه الشركات فوق الدولة وبلا دولة ، وهذا الايحاء يدحضه الواقع حيث أن لكل شركة متعددة الجنسية دولة أم تقف وراءها وتساندها كلما تطلب الأمر ذلك وأن الشركة فى الدولة المضيفة تخضع لنظم وقوانين تلك الدولة. (١)

ولعل أنسب وصف للشركة متعددة الجنسية بأنها هى تلك التى تعتمد على اطار تنظيمى يقوم على أساس الاختلاف فى الجنسية والاتحاد فى المصالح الاقتصادية ، وتضم شركة رئيسية تقع فى بلد معين وتملك أو تسيطر كليا أو جزئيا على عدد من الشركات التابعة التى تنتج سلعا أو تؤدى خدمات وتقع فى بلاد أخرى. (٢)

ويخلص الباحث من كل ما تقدم الى أنه من الأفضل استخدام مصطلح الشركات متعددة الجنسية اذا توفرت الشروط التالية :

١ — أن تكون هناك شركة أم فى دولة ما تتبعها شركة أو أكثر فى

---

(١) د. محمد ابراهيم عبد الرحمن ، " الشركات دولية النشاط " ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، العدد ٣٣ نوفمبر ١٩٩٠ ص ٢١ .

(٢) د. زين العابدين سعيد فارس ، " المنهج العلمى لتخطيط وتحديد الربح الخاضع لضريبة الدخل فى الشركات متعددة الجنسية " ، رسالة دكتوراه فى المحاسبة ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، ١٩٨٠ ، ص ٩ .

دولة أو دول أخرى بخلاف الدولة التى توجد بها الشركة الأم .

٢ ــ أن يتوفر للشركة التابعة الاستقلال التنظيمى والقانونى فى الدولة التى تباشر فيها نشاطها حتى ولو تلقت بعض التعليمات والتوجيهات من الشركة الأم وفى اطار اتحاد المصالح الاقتصادية بين الشركة الأم والشركات التابعة لها .

٣ ــ أن تعمل الشركة التابعة فى اطار النظم الاقتصادية والقانونية للدولة المضيفة ، وهذا لا يمنع من اعطاء بعض التسهيلات والتيسيرات أو فرض بعض القيود على تلك الشركات .

٤ ــ يمكن أن تكون الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة الأم أو تكون الدولة المضيفة وغيرها من الدول مشاركة فى ملكية وادارة تلك الشركة التابعة .

ثانيا ــ التضخم وأثره على القوائم المالية فى الشركات متعددة الجنسية :

التضخم ليس ظاهرة جديدة ولكنه ظهر بشكل ملحوظ بعد الحرب العالمية الثانية وقد انتشر بعد ذلك ليصبح ظاهرة مشتركة ومستمرة فى معظم دول العالم ان لم تكن جميعها وان اختلفت درجاته من دولة لأخرى وفى نفس الدولة من وقت لآخر . ولا يتوقف تأثير التضخم على القوى الشرائية الحقيقية للنقود وارتفاع مستويات الأسعار الخاصة والعامة (١) ولكن يمتد أثره لينال من درجة الانتفاع بالتقارير المالية وتعبيرها بدقة عن نتيجة نشاط المنشآت ومراكزها المالية سواء كانت تلك المنشآت محلية أو متعددة الجنسية .

---

(١) يعنى الباحث باصطلاح " المحاسبة عن التضخم " المحاسبة عن التغيرات فى مستويات الأسعار سواء العامة أو الخاصة (النسبية) .

ويحقق الاهتمام بظاهرة تغيرات الأسعار وأثرها على القوائم المالية العديد من المزايا من بينها : (١)

- تقديم معلومات محاسبية واقعية ومعبرا عنها بوحدات قياس متماثلة أو على الأقل متقاربة .
- تقديم معلومات ملائمة تجعل من الممكن استنتاج مؤشرات وعلاقات سليمة سواء عن عائد الاستثمار أو المقدرة الكسبية ... الخ .
- مساندة الادارة فى مهامها حيث توفر لها معدلات ومؤشرات دقيقة وواقعية .
- امكانية التجميع الرياضى للبيانات واجراءات المقارنات الزمانية والمكانية .

ونظرا لاختلاف معدلات التضخم من دولة لأخرى وكذلك اختلاف المداخل المحاسبية التى تعالج بها كل دولة تلك الظاهرة يضاف لذلك الانتشار الجغرافى الكبير للشركات متعددة الجنسية وكذا تباين أسس اعداد التقارير المالية فى كل شركة من تلك الشركات لاختلاف النظم الاقتصادية والقانونية وكذا اختلاف النظرة لأهمية المحاسبة والبيانات المحاسبية فى كل دولة من الدول المضيفة . كل تلك العوامل وغيرها تدعو الى ضرورة التفكير فى أسلوب علمى يعد به

---

(١) يراجع فى ذلك :

أ — * Baxtor Willison, "Accounting Values and Inflation", McGrow-Hill Book Co., 1975, p. 13.

ب — د. محمد أمين عبد الله فايد ، " المحاسبة عن التضخم " مجلة المال والتجارة ، العدد ١٥١ ، السنة الثالثة عشر نوفمبر ١٩٨١ ، ص ٢٣ .

المحاسبون التقارير المالية بحيث تظهر بدقة ووضوح أثر تلك الظاهرة على البيانات المحاسبية سواء المنشورة أو غير المنشورة وعلى مستوى الشركات فى مختلف الدول وتجميع ذلك على مستوى الشركة الأم . (١)

ولقد أثيرت تساؤلات (٢) عديدة حول امكانية الاتفاق على وتطبيق — اجراءات — توحيد محتويات التقارير المالية ومعايير تحضيرها فى الشركات متعددة الجنسية وبخاصة عن معالجة مشاكل التضخم فى البلاد المختلفة وآثاره على التقارير المالية واختلاف رد ود الفعل فى طرق العلاج لدى كل دولة ، بشأن استخدام العديد من جداول الأرقام القياسية واعادة تقويم أهم المفردات فى القوائم . وكذلك معالجة مشاكل التغير فى أسعار الصرف وما يلجأ اليه المحاسبون عند ترجمة العملات بالنسبة لقوائم تلك الشركات .

وقد اهتمت (٣) FASB بمشكلة التضخم وأثرها على القوائم المالية بشكل عام فجاء فى المعيارين ٣٣ و ٥٢ أنه يمكن التوسع فى

---

(١) * David K. Eitman, Arthur I. Stonehill, "Multinational Business Finance", Addison Wesely Publishing Company, U.S.A., 1983, pp. 20-25.

(٢) د. محمد محمد الجزار ، مرجع سبق ذكره ، ص هـ — و .

(٣) يراجع فى ذلك :

أ) * Eldon S. Hendrikson, "Accounting Theory", 3rd Edition Richard D. Irwin Inc., Homewood, 1977, p. 189.

ب) * AICPA Professional Standards, FASB, Statement No. 33, Financial Reporting and Changing Prices", American Institute of Certified Public Accountants, Inc., 1981, pp. 1501-10.

أهداف ووسائل اعداد التقارير الداخلية على أن تقبل الشركات متعددة الجنسية التسويات عن فروق التضخم . وقد أوصت بوضع معايير للتقرير عن أثر التغير فى القوة الشرائية لوحدة النقود وتتضمن كلا من التغير فى المستوى العام للأسعار والتغيرات الفرعية فى أسعار أنواع معينة من الأصول .

ولا يتطلب تطبيق هذه التوصية أى تغيير فى القوائم المالية الأساسية ولكن يمكن عرض تلك المعلومات فى شكل قوائم أو جداول أو ملاحظات اضافية للتقارير المالية ، كما ذكرت التوصية — كحد أدنى — أنواعا معينة من المعلومات التى يتم تعديلها من أهمها معلومات عن السنة الجارية وتتضمن تعديل الدخل من النشاط الجارى وفقا للتغير فى المستوى العام للأسعار CPP وكذا الدخل من النشاط الجارى محسوبا على أساس التكلفة الجارية CCA وكذا التقرير عن أرباح وخسائر القوة الشرائية لصافى العناصر النقدية ، وعرض التكلفة الجارية لكل من المخزون السلعى والأصول الثابتة وما طرأ على التكلفة الجارية لهما من زيادة أو نقص. كما أن هناك معلومات أخرى تعد كل خمس سنوات ومعلومات أخرى اضافية قد لا تكون مالية ولكنها تعزز الافصاح المحاسبى .

كما أكدت احدى الدراسات(١) التى اعتمدت على مقابلات أجريت على مجموعة مديرين فى الشركات متعددة الجنسية على الرغبة فى المحاسبة عن التضخم لأن ذلك يزودهم بمدخلات أكثر واقعية فى عملية تقييم الأداء واتخاذ القرارات.

وبناء على ذلك يمكن القول بأن المحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية يعتبر أسلوبا مفيدا لتخفيض ما يتركه من

---

(١) * Choi F.D.S. & Czechowiz I.J., "Asserring Foreign Subsidary Performanc: A Multi-national Companies", Management International Review, State University, N.Y., Vol. 23, No. 4, 1983, p. 2.

آثار وتشوهات على التقارير المالية الى أقل حد ممكن وخاصة عندما تجرى الشركة الأم المقارنات بين مجموعة شركاتها عن الأرباح وقيمة الاستثمارات ومعدلات العائد على الاستثمار ... الخ .

ونظرا للارتباط العضوى فى غالب الأحوال — بين كل من معدلات التضخم وأسعار الصرف ، لذلك ظهرت أمام المحاسبين مشكلة معالجة أثر كل منهما على القوائم المالية فى الشركات متعددة الجنسية ، الأمر الذى أسفر عن أسلوبين للمعالجة هما : (١)

١ — البدء بتسوية التغير فى مستويات الأسعار ثم الترجمة بأسعار الصرف. وفى هذا الأسلوب يتم تعديل حسابات الشركة التابعة باستخدام جداول الأرقام القياسية العامة للدولة المضيفة ثم تترجم تلك البيانات المعدلة — والتى أخذت فى الحسبان معدل التضخم — الى عملة الشركة الأم طبقا لأسعار الصرف بين عملة البلدين أو أى عملة دولية أخرى تكون الشركة الأم قد اختارتها أساسا للترجمة والقياس .

٢ — البدء بالترجمة بأسعار الصرف ثم تسوية التغير فى مستويات الأسعار . وتقوم هذه الطريقة على ترجمة القوائم المالية للشركات التابعة بحسب أسعار الصرف بين عملتى الدولة المضيفة والدولة الأم أو العملة المختارة أساسا للترجمة ثم بعد ذلك تجرى التسويات الخاصة بتغير مستويات الأسعار باستخدام جداول الأرقام القياسية العامة للدولة الأم وليس بجداول الدولة المضيفة .

---

(١) * Winston W. Tsui, "Inflation Accounting and Foreign Currency Translation", Management Accounting, Institute of Cost And Management Accountants, London, September, 1979, p. 28.

ومن الواضح أن الأسلوب الأول أفضل من الثانى لأنه يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية فى كل دولة مضيفة مما يجعل القوائم المالية أكثر واقعية ويمكن معه استخدام البيانات المحاسبية فى المقارنات بين الشركات وتقييم الأداء بها وكذا الوصول الى مؤشرات دقيقة عن معدلات العائد على الاستثمارات فى مختلف الدول التى تباشر بها الشركات نشاطها ·

المبحث الثانى

اتجاهات المحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية

لقد تعددت مداخل المحاسبة عن التضخم لما لتلك الظاهرة من تأثير مباشر على دلالة القوائم المالية ودقتها ، ولم يقتصر الاهتمام بتلك المشكلة على مستوى المنشآت المحلية فى كل دولة ، ولكن امتد ليشمل الشركات متعددة الجنسية نظرا لتعدد معدلات التضخم التى تواجهها فى العديد من الدول حسب انتشار الشركات التابعة لها ·

وعلى ذلك يمكن بحث هذا الموضوع من زاويتين احداهما تتعلق بما واجهت به الشركات المحلية تلك المشكلة والثانية ترتبط بكيفية مواجهة الشركات متعددة الجنسية لنفس المشكلة ·

أولا — المداخل المحاسبية لتسوية القوائم المالية بمشكلة التضخم على مستوى الشركات المحلية :

لقد تعددت المداخل والاتجاهات التى عولجت بها مشكلة التضخم وأثرها على القوائم المالية على مستوى الوحدات الاقتصادية

داخل كل دولة. ولا يمكن فصل هذه الاتجاهات عن معالجة المشكلة على مستوى القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية نظرا لانتشار الوحدات التابعة لها فى تلك الدول وتأثرها بالضرورة بالاتجاهات السائدة فى الدول المضيفة. ويمكن تلخيص تلك الاتجاهات الأساسية فيما يلى : (١)

١ — اتجاهات التكلفة التاريخية ، وتشمل :

أ — التكلفة التاريخية كوحدة نقود اسمية (٢) دون النظر الى التغير فى القوة الشرائية لها. وهذا وان كان يعتبر تصويرا للمفاهيم والمبادئ المحاسبية المقبولة ، الا أنه لا يواجه مشكلة التغير فى الأسعار مما يفقد التقارير والبيانات المحاسبية كثيرا من دلالتها ويقلل من درجة الاعتماد عليها ونفعها. وهذا ما جعل معظم المحاسبين والجهات المهنية المحاسبية تنادى بضرورة تعديل تلك البيانات ولو فى شكل كشوف وجداول ملحقة بالقوائم الأساسية.

ب — التكلفة التاريخية على أساس وحدة نقود ذات قوة شرائية ثابتة. وهذا يتمشى مع مفهوم أخذ القوة الشرائية العامة كأساس للمحافظة على رأس المال ، وبناء على ذلك تعدل التكلفة التاريخية بالمستوى العام للأسعار.

---

(١) * Lanny Chasteen, "A Taxonomy of Price Change Models", The Accounting Review, Vol. LIX, No. 3, July 1984, pp. 516-520.

(٢) يقصد الباحث بوحدة النقود الاسمية أى وحدة النقود كما هى وقت اثبات العملية فى الدفاتر ودون النظر للتغير الذى حدث فى الأسعار.

٢ — اتجاهات التكلفة الجارية ، وتشمل :

أ — التكلفة الجارية على أساس وحدة نقود اسمية ، ويفترض فى هذا الاتجاه أنه يساعد فى تقييم أنشطة التشغيل منفصلة عن أنشطة الحيازة ، ومن ثم يمكن توقع أرباح النشاط فى المستقبل وما يمكن توزيعه منها . أما أرباح الحيازة فينظر اليها باعتبارها نوعا من التدفقات النقدية التى تظهر بشكل مستقل فى قائمة الدخل .

ب — التكلفة الجارية على أساس وحدة نقود ذات قوة شرائية ثابتة ، ويحاول هذا الأسلوب التغلب على الانتقادات الموجهة للاتجاه السابق فى معالجة الأصول غير النقدية لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأسعار الخاصة بالمدخلات ، كما أنه يراعى أيضا آثار تغير المستوى العام للأسعار على العناصر النقدية . وبذلك فانه ينتج نفس معلومات الاتجاه السابق مضافا اليها ما يلى :

- ربح أوخسارة القوة الشرائية العامة عن العناصر النقدية .
- أرباح أو خسائر الحيازة ، " صافى أثر التضخم " .

جـ — التكلفة الاستبدالية والمحافظة على رأس المال المادى وهو اتجاه قريب الشبه من التكلفة الجارية على أساس وحدة نقود اسمية الا أنه يعالج أرباح الحيازة كتسوية لرأس المال وليس كجزء من الدخل .

٣ — اتجاهات القيمة الممكن تحقيقها :

وهذه يمكن أن تكون أيضا فى ظل وحدة نقود اسمية ، وفيه تكون أرباح الحيازة مبنية على الأسعار الممكن تحقيقها للأصول ثم مقارنتها بالاتجاه العام للأسعار . كما أنه يمكن أن يبنى هذا الاتجاه على وحدة نقود ذات قوة شرائية ثابتة ، وعندئذ تكون النتائج متطابقة مع الاتجاه المذكور فى ٢ / ب فيما عدا أن الأصول

غير النقدية تكون مقومة بالأسعار الممكن تحقيقها بدلا من التكلفة الجارية ·

ويتضح مما تقدم أن محتوى التقارير والقوائم المالية وكذا دلالة البيانات المحاسبية التى تظهر بتلك القوائم يختلف من أسلوب لآخر من أساليب معالجة أثر مشكلة التضخم على تلك القوائم ، الأمر الذى قد يؤدى بالمنشأة الى استخدام أكثر من نموذج حسب الأهداف التى تنتج من أجلها تلك البيانات المحاسبية ·

وباستقراء الاتجاهات السابقة يتضح للباحث أن المدخل القائم على التكلفة الجارية على أساس وحدة نقود ذات قوة شرائية ثابتة ، والوارد فى ٢ / ب يعتبر أفضل الاتجاهات المعروضة لمعالجة مشكلة التضخم وأثرها على القوائم المالية وذلك للأسباب التالية :

١ ـ أنه يأخذ بعين الاعتبار كل من المستوى الخاص للأسعار على مستوى كل أصل وكذا المستوى العام للأسعار ، وبذلك فانه يكون قد جمع بين معلومات كل من المستوى الخاص والعام للأسعار فى اطار واحد ·

٢ ـ أنه قد أوضح تأثير التضخم على مستوى كل من العناصر غير النقدية والنقدية ، أى أنه يصلح للتطبيق على كل من الأصول غير النقدية والنقدية وكذا على المفردات التعاقدية (كالمدينين والدائنين ··· الخ) ·

٣ ـ أنه يفصل بين كل من الأرباح الناتجة عن أنشطة التشغيل العادية وتلك الناتجة عن الحيازة ·

٤ ـ أنه يمكن فى ظل هذا الاتجاه الفصل بين أرباح الحيازة الحقيقية والوهمية وكذا المحقق منها وغير المحقق وذلك فى

اطار تحليل منهجى يقوم على دمج كل من المستوى العام للأسعار والمستوى الخاص لكل مجموعة أصول أو لكل أصل على حدة فى اطار واحد . (١)

ثانيا ـ المداخل المحاسبية لتسوية مشكلة التضخم فى القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية :

بعد أن عرضنا مداخل تعديل القوائم المالية فى ضوء الأرقام القياسية العامة والخاصة للأسعار والتى تعكس حالة التضخم السائدة فى الدولة المضيفة . تظهر عملية ترجمة القوائم المالية الى عملة الشركة الأم أو أى عملة دولية أخرى تراها مناسبة بشرط الثبات على ذلك الأساس من سنة لأخرى . وتعد هذه الترجمة أمرا ضروريا للتعبير عن جميع عمليات الشركة على المستوى الدولى فى شكل قوائم مالية موحدة ، كما أن ذلك يسهل المقارنة بين مختلف لشركات التابعة وكذا تقييم الأداء الكلى للشركة على مدى زمنى معين يضاف لذلك ضرورة تبليغ مديرى الشركات التابعة بصورة من قوائمها بعد ترجمتها . (٢)

ومن هنا تظهر أهمية عرض وتحليل طرق ترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية من عملة الدولة المضيفة الى عملة الدولة

---

(١) * Dr. Aly Mahrous Shady", A New Framework For Adjusting Accounting Data For Price Changes", Unpublished, For High Students, Ein Shams University, 1973, pp. 16-25.

(٢) * Gerhard G. Mueller, Helen German and Gary Meek ,"Accounting, An International Perspective", Richard D. Inc., 1987, pp. 128-129.

الأم أو أى عملة أخرى ترى الشركة الأم أن تترجم بها القوائم المالية للشركات التابعة لها ·

ويمكن عرض تلك الطرق بايجاز شديد فيما يلى : (١)

١ ــ **طريقة البنود الجارية / وغير الجارية :** وفى هذه الطريقة فان كل الأصول الجارية والخصوم الجارية أيضا تترجم على أساس سعر الصرف الجارى وقت اعداد القوائم المالية أى فى نهاية السنة المالية ، فى حين أن الأصول الثابتة وكذا الخصوم طويلة الأجل تترجم على أساس سعر الصرف التاريخى المرافق لحدوث واثبات كل بند ·

ويرى الباحث أن هذه الطريقة لا تتناسب مع المحاسبة عن التضخم لأنها تفترض بقاء البنود الثابتة سواء من الأصول أو الخصوم بالتكلفة التاريخية ولا تغيرها بالتغيرات العامة فى مستوى الأسعار ·

٢ ــ **طريقة البنود النقدية / وغير النقدية :** وفى هذه الطريقة فان الأصول النقدية وكذا الخصوم النقدية وأيضا المفردات التعاقدية كالمدينين والدائنين والقروض فانها تترجم على أساس سعر الصرف الجارى وقت اعداد القوائم المالية ، أما الأصول الثابتة والمخزون فيستخدم فى ترجمتها سعر الصرف التاريخى ·

---

(١) يراجع فى ذلك :

* *Arpan J.S. & Hlhaghim ,"Internatiol Dimensions of Accounting", Kint Publishing Co., Boston, Massachusett, 1984, pp. 125-129.*

* *Richard Lewis & David Pendrell, "Advanced Financial Accounting", 2nd Edition, Pitman Publishing Ltd., London, 1985, pp. 470-480.*

ويرى الباحث أن هذه الطريقة وان كانت تسمح بترجمة القروض طويلة الأجل على أساس سعر الصرف الجارى وقت اعداد القوائم المالية الا أن نفس الانتقاد الخاص بالأصول الثابتة والموجه للطريقة الأولى مازال ملتصقا بتلك الطريقة ·

٣ — **طريقة التوافق الزمنى لتقويم المفردة :** وتعتمد هذه الطريقة فى الترجمة على أساس الأسلوب الذى قومت به المفردة فى قائمة المركز المالى ، فاذا كانت المفردة ظاهرة فيها بالقيمة الجارية لها عندئذ يستخدم سعر الصرف الجارى فى نهاية المدة ، وطبيعى أن نفس السعر يسرى على المفردات النقدية ، وكذا يمكن أن يسرى على المخزون والأصول الثابتة اذا تم اثباتهما فى قائمة المركز المالى على أساس التكلفة الجارية · أما اذا ظهرت تلك المفردات على أساس تكلفتها التاريخية فعندئذ تترجم على أساس سعر الصرف التاريخى المصاحب لحدوث واثبات ذلك البند بالدفاتر ·

ومن الملاحظ أيضا أن هذه الطريقة تعامل مفردات الخصوم طويلة وقصيرة الأجل على أنها مرتبطة فى السداد بالمستقبل ، ومن ثم تترجمها على أساس سعر الصرف الجارى وقت اعداد القوائم المالية ·

ويرى الباحث أن هذه الطريقة أنسب من سابقتيها فى المحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية لأنها تسير تباعا حسب القيم والأسعار التى تم تعديلها فى القوائم المالية طبقا للاطار المتبع فى الدولة المضيفة لمعالجة مشكلة التضخم وأثرها على القوائم المالية · والانتقاد الذى يمكن أن يوجه لهذه الطريقة يظهر فى حالة تقويم الأصول الثابتة والمخزون فى قائمة المركز المالى على أساس التكلفة التاريخية اذ تترجم عندئذ بسعر الصرف التاريخى ·

٤ — طريقة سعر الصرف الجارى وقت اعداد القوائم الماليـــة :
وفى تلك الطريقة تترجم جميع المفردات الواردة بقائمة المركز المالـــى على أساس سعر الصرف الجارى وقت اعدادها أى فى نهاية السنـــة المالية · ومن الملاحظ أن هذه الطريقة تناسب المحاسبة عـــن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية حيث تسمح بترجمة جميع بنـود قائمة المركز المالى على أساس سعر الصرف الجارى · ولكن يجـــب ملاحظة ما يلى :

* أنه فى جميع الطرق السابقة يبقى رأس مال الأسهم على أساس القيمة المثبت بها فى الدفاتر ويترجم بسعر الصرف التاريخى فى وقـت اصداره والاكتتاب فيه ·

* أن قائمة الدخل — وبخاصة فى البنود التى حدثت فى أوقـات متعددة أثناء العام — مثل الأجور والمصروفات وغيرها فانها تترجـم على أساس متوسط سعر الصرف خلال العام ويفضل استخدام متوسـط سعر الصرف المرجح ما أمكن ذلك ·

ويمكن ايجاز أثر الطرق السابقة على ترجمة بنود قائمة المركـز المالى فيما يلى : (١)

---

(١) * Richard Lewis & David Pendrill, Op. Cit., p. 473.

طريقة الترجمة المتبعة / نوع المفردة	جارى / غير جارى		نقدى / غير نقدى		توافق زمنى		سعر جارى آخر المدة	
	سعر تاريخى	سعر جارى	سعر تاريخى	سعر جارى	سعر تاريخى	سعر جارى	سعر تاريخى	سعر جارى
الأصول								
أصول ثابتة								
بالتكلفة	•		•		•			•
بالقيمة الجارية	•		•			•		•
أصول متداولة								
مخزون								
بالتكلفة		•	•		•			•
بالقيمة الجارية		•	•			•		•
مدينون		•		•		•		•
نقدية		•		•		•		•
الخصوم								
قروض طويلة الأجل	•			•		•		•
خصوم جارية		•		•		•		•

واستكمالا لموضوع ترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية يلزم التعرض لمفهوم كل من مخاطر الترجمة ومخاطر الصفقات ولو بايجاز شديد ، فيما يلى :

١ — مخاطر ترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية :(١)

ان ترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية بأى طريقة من الطرق السابقة غالبا ما ينتج عنها أرباح أو خسائر وبخاصة عندما يتغير سعر الصرف من وقت لآخر ، ويتوقف هذا القدر من الربح أو الخسارة على الطريقة المحاسبية المتبعة فى الترجمة ، ومن ثم فانها تمثل ناتج اجراء محاسبى .

والسؤال المحاسبى الذى يطرح نفسه هو ما اذا كانت مثل هذه الأرباح أو الخسائر يجب أن تؤخذ فى الاعتبار فى الفترة المحاسبية التى حدثت فيها أم تؤجل لفترة أو فترات قادمة . وما اذا كانت تقفل مباشرة فى حساب الدخل أو ترحل لحساب تسوية حقوق الملكية دون مرورها بقائمة الدخل .

وباستعراض ما كان متبعا فى الولايات المتحدة الأمريكية ما قبل عام ١٩٧٦ يتضح أن ناتج عملية الترجمة والتبادل كان يعامل فى حـ/ مخصص خسائر العملات الأجنبية ، ولا يثبت الايراد أو الربح الناتج من تلك العمليات فى قائمة الدخل الجارى وانما يضاف لهذا المخصص . واذا ما حدثت خسائر فى أى سنة تخصم أولا من المخصص المذكور ولا تظهر خسائر بقائمة الدخل الا اذا استنفد هذا المخصص بالكامل .

---

(١) * David K. Eitman & Arthur I. Stonehill, Op. Cit., pp. 162-164.

ولكن بعد يناير ١٩٧٦ وعندما صدرت توصية FASB رقم ٨ فان أرباح وخسائر الترجمة كانت تمر بقائمة الدخل الربح سنوية وغالبا ما كانت الأرباح من تلك العمليات تغطى الخسائر على مدار السنة. ولكن مع بداية الثمانينات وارتفاع معدلات التضخم فى العالم كله وتغير أسعار الصرف بشكل حاد لم تصبح تلك التوصية فعالة. ومن ثم صدرت التوصية رقم ٥٢ من FASB بمعاملة تلك الفروق فى حساب مستقل خاص بتسوية حقوق الملكية ويبقى هكذا مفتوحا الى أن يتم تحققه بالفعل كأن يباع الأصل الثابت فعندئذ يعامل على أنه صافى دخل أو خسارة فى السنة التى يحدث فيها التحقق.

ويرى الباحث أننا مادمنا بصدد المحاسبة عن التضخم جنبا الى جنب مع ترجمة القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية ، فانه يجب أن تؤخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك وتتعامل معها الشركة الأم فى ضوء مفهوم المحقق منها وغير المحقق وأن تكوّن لذلك المخصصات اللازمة.

٢ — مخاطر الصفقات فى الشركات متعددة الجنسية : (١)

وتعنى المكاسب أو الخسائر التى تظهر عندما تكون المدفوعات المالية عن صفقات بعملات مختلفة وتحتاج الى عملية تحويل عملة بمعدل صرف يختلف عند عقد أو تسجيل الصفقة عن وقت

---

(١) يراجع فى ذلك:

أ —
* Collier P. and Davis E.W., "The Management of Currancy Transaction Risk by U.K. Multinational Companies", The Institute of Chartered Accountans, Autumn, 1985, p. 327.

ب —
* Arpan J.S. & Hlhaghim, Op. clt., p. 126.

سداد أو تحصيل تلك الصفقة بشكل نهائى · وهناك أكثر من أسلوب للمعالجة المحاسبية لتلك الظاهرة من بينها :

أ ـ أسلوب تسوية المكاسب أوالخسائر عن الصفقات فى العملية نفسها (أى تعديل قيمة الصفقة السابق تسجيلها بما أسفر عنه التغير فى أسعار الصرف) · ولكن ذلك الأسلوب لا يكون دقيقا فى حالة حدوث الصفقة فى سنة وسداد قيمتها أو تحصيلها فى سنة أخرى ·

وقد تعالج نفس الظاهرة أيضا بأسلوب الصفقتين أى ينظر لاحداهما على أنها صفقة شراء أو بيع عادية بسعر الصرف الجارى وقت اتمامها وصفقة أخرى ولكن مرتبطة بشراء أو بيع عملة لسداد الصفقة الأولى وبسعر الصرف وقت السداد أو التحصيل وقد أيدت FA5B أسلوب الصفقتين والاعتراف بشكل مباشر بالمكاسب والخسائر عن العملات الأجنبية الناتج عن الصفقات كبنود فى قوائم الدخل ·

ومن الواضح أن هذا الأسلوب الأخير يتلاشى التعديل فى الحسابات ولكن مازالت مشكلة تداخل أعمال ونتائج السنوات المالية قائمة ·

ب ـ استخدام عقود صرف عملة أجنبية يتم بين الشركة وأحد البنوك كمورد للعملة على أن يقوم الأخير بتوريد مقدار معين من العملات مستقبلا بصرف النظر عن تغير سعر الصرف فى تلك المدة · وبالطبع فان البنك يحسب المخاطرة فى مثل تلك المواقف ويحمل العقد بالمصاريف والعمولة ومقابل تلك المخاطرة حسب توقعاته عن مستقبل سعر الصرف لتلك العملة ·

وهذا الأسلوب ولو أنه يجعل الحسابات مستقرة الا أنه يمكن أن يؤدى الى ارتفاع تكلفة الحصول على العملة عن الأسلوب الأول خاصة اذا تغير سعر الصرف فى صالح البنك المتعاقد معه ·

ويرى الباحث أنه من خلال تجربة وممارسة الشركات متعددة الجنسية يمكن أن تلجأ الى تكوين مخصص لمقابلة خسائر الصفقات وتجرى التغطية داخليا ويمكن تغذية هذا المخصص بما يحدث من أرباح صفقات ناتجة عن تغير أسعار الصرف فى الصفقات لصالح المنشأة . وهذا الأسلوب يتفق مع سياسة الحيطة والحذر المتعارف عليها فى نظرية المحاسبة . (١)

المبحث الثالث

المدخل المقترح للمحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية

عندما تناول المحاسبون الشركات متعددة الجنسية بالبحث ركز بعضهم على مشكلة الارتفاع المستمر فى الأسعار ، أى ارتفاع معدلات التضخم فى الدول المضيفة وأثر ذلك على القوائم المالية للشركات التى تباشر نشاطها بتلك الدول ، وفى الغالب لا تخرج تلك الشركات عن الاطار المحاسبى المتبع لمعالجة تلك المشكلة فى الدولة المضيفة وبخاصة فيما يتعلق بالتقارير والقوائم المالية المنشورة .

كما أن البعض الآخر من المحاسبين ركز اهتمامه على

---

(١) يراجع فى ذلك :

أ — د. محمد نصر الهوارى ، " دراسات فى المراجعة " ، الجزء الثانى ، مكتبة غريب ، القاهرة ١٩٧٨ ص ١٢ — ١٣ .

ب — * David K. Eltman & Arthur I. Stone-hill, Op. Cit., pp. 146-147.

التغيرات التى تلحق بأسعار الصرف وما يترتب على ذلك من مخاطر ترجمة القوائم المالية أو مخاطر الصفقات فى تلك الشركات.

ويرتكز المدخل المقترح للمحاسبة عن التضخم فى هذا البحث على الجمع بين كل من ظاهرة التضخم وتغير أسعار الصرف فى كل من الدول المضيفة للشركات متعددة الجنسية والدول التى بها الشركة الأم وأثر ذلك على القوائم المالية لتلك الشركات.

ويود الباحث أن يشير الى أن هناك علاقة قوية بين كل من التضخم وتغير أسعار الصرف ، فكلما ارتفعت معدلات التضخم فى دولة ما كلما أدى ذلك الى خفض عملتها بالمقارنة بعملات الدول الأخرى ذات معدلات التضخم الأقل ، وعلى ذلك يصبح من الضرورى عند تعديل القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية فى ضوء معدلات التضخم بالدول المضيفة الأخذ بعين الاعتبار التغير الذى يطرأ على معدل صرف قيمة عملات الدول المضيفة الى عملة الدولة الأم أو أى عملة آخرى تراها الشركة الأم مناسبة للقياس بشرط الثبات على ذلك من سنة لأخرى.

وفى ضوء ما تقدم ظهرت الحاجة الى التوصل الى ما يسمى بالمحاسبة الدولية أملا فى أن تكون هناك نظرية محاسبة دولية تصلح للتطبيق فى جميع دول العالم ، والأهم من ذلك تلتزم بتطبيقها تلك الدول . ومن ثم نشأت فى الوقت الحالى العديد من المفاهيم والمبادئ السائدة فى مجال المحاسبة الدولية أهمها ما يلى : (١)

---

(١) يراجع فى ذلك:

أ — * Thomas R. Weirich, Clarence G. Avery & Henry R. Andreson, "International Accounting: Varying Definations", The International Journal of Accounting, University of Illinois At Urabana-Chambaign, Vol. 7 No. 1, Fall, 1971, p. 80.

١ — النظر الى المحاسبة الدولية كنظام عالمى ، وهذا يمثل أملا بعيد المدى يحتاج الى مزيد من الوقت والجهد للوصول اليه حيث يوصل ذلك الى نوع من المحاسبة رفيع المستوى يصلح للتطبيق فى كل الدول .

٢ — النظر الى المحاسبة الدولية كنظام أو اطار يشمل كل المعايير والطرق والممارسات المحاسبية الموجودة فى كل الدول ووضع ذلك كله فى اطار واحد .

٣ — النظر الى المحاسبة الدولية كنظام أو اطار يغطى فقط الممارسات المحاسبية فى كل من الشركة الأم والشركات التابعة لها ، أى فى الدول التى بها وحدات أو شركات تابعة للشركة متعددة الجنسية بما فى ذلك الشركة الأم .

ويرى الباحث أنه من الأنسب — على الأقل فى الوقت الحالى — أن يتبع المفهوم الثالث للمحاسبة الدولية فى المدخل المقترح للمحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية . وذلك الى أن يتم ترسيخ المفهومين الثانى والأول سواء على مستوى البحوث الأكاديمية أو فى المجال التطبيقى .

وتتأثر المعالجة المحاسبية لمشكلة التضخم بالنظام أو الاطار المحاسبى السائد فى الدولة المضيفة ونظرتها لأهمية وظيفة المحاسبة ، وقد قسم كل من Choi and Meuller (١)

= ب — د. حسن مصطفى هلالى ، " معايير المحاسبة الدولية ، الجذور — الحصاد — المستقبل " ، الادارة ، مجلة علمية يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الادارية ، المجلد الثالث والعشرون ، العدد الأول ، يوليو ١٩٩٠ ص٢٦ — ٢٧ .

(١) * David K. Eitman, Arthur I. Stonehill, Op. Cit., pp. 672-673.

المحاسبة فى معظم دول العالم الى أربعة أنواع أساسية يمكن الاشارة اليها بايجاز شديد فيما يلى :

١ — المحاسبة كاطار على المستوى الكلى

Macroeconomic Framework

وفيه يكون هدف المحاسبة تحقيق النفع العام على المستوى الكلى بانتاج معلومات ذات منفعة عالية للمخططين والاقتصاديين لتوجيه الحياة الاقتصادية ، وغالبا ما يطبق ذلك فى الدول التى تأخذ بأسلوب التخطيط الشامل.

٢ — المحاسبة كاطار على المستوى الجزئى

Microeconomic Framework

ويكون هدف المحاسبة فيه تحقيق الاستقرار للمنشأة والمحافظة على ممتلكاتها وتنميتها ، وذلك من منطلق أن المصلحة الاقتصادية للمجتمع ككل تتحقق من خلال تحقيق كل منشأة لأهدافها وبذلك تعتبر المحاسبة فرعا من اقتصاديات المنشأة.

٣ — المحاسبة باعتبارها فرعا مستقلا من فروع المعرفة

Independent Discipline Approach

وتسود هذه النظرة فى كل من أمريكا وكندا وانجلترا وينظر للمنشأة الاقتصادية باعتبارها كيان فنى موجود ويجب أن ترتبط المحاسبة بهذا الكيان وتخدمه سواء فى قضايا الحكم أو القياس. وعلى ذلك فان المحاسبة يجب أن تطور مبادئها وقواعدها من واقع الممارسات وما تفرزه الحياة الاقتصادية والمنشآت من ظواهر وما يظهر أمامها بالفعل من مشاكل.

٤ ــ النظم المحاسبية الموحـــدة
Uniform Accounting Systems

وتقوم هذه النظم على توحيد المصطلحات والتصنيف والتبويب وهذا يجعل المحاسبة تقترب من كونها علم يبنى على طريقة ثابتـــة ورشيدة للرقابة على قطاع الأعمال ، ولكن من عيوبه الجمود وعـــدم مراعاة الفروق بين المنشآت ، وقد ظهرت وطبقت النظم الموحدة فى كل من فرنسا والمانيا والأرجنتين . كما أنها طبقت فى السويد ولكن على الصناعات المعدنية فقط . كما أخذت مصر بالنظام المحاســبى الموحد ولكن فى شركات القطاع العام ماعدا البنوك والمؤسســـات الائتمانية وشركات التأمين .

ويرى الباحث أنه ازاء هذا التعدد فى النظم المحاسبية وكذا تباين معدلات التضخم فى مختلف الدول واختلاف معـــــدلات واتجاهات التغير فى أسعار الصرف من دولة لأخرى يلزم بجانب كل من المستوى العام والخاص للأسعار الاهتمام بمؤشرين هامين هما :

١ ــ متوسط مستوى الأسعار العامة لدول المجموعة : (١)

ومن المفضل استخدام الوسط الهندسى لحساب هـــذا المتوسط بدلا من المتوسط الحسابى حيث أن اتجاه المستوى العام للأسعار يعبر عنه دائما بنسبة مئوية معينة من سنة الأساس. (٢)

---

(١) ويقصد به الباحث متوسط مستوى الأسعار العامة فى مجموعة الدول التى توجد بها شركات تابعة للشركة الأم وكذا فـــى الدولة التى بها الشركة الأم .

(٢) د . ابراهيم محمد مهدى ، " مقدمة الاحصاء " ، مكتبـــة الجلاء الجديدة ، المنصورة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٤٠ ــ ٢٤١ .

فلو رمزنا للمستوى العام للأسعار فى كل دولة من دول المجموعة بالرموز س١ ، س٢ ، س٣ ، ... ، سن على التوالى يكون الوسط الهندسى لمستوى الأسعار العامة لدول المجموعة (و هـ س) كما يلى :

$$(\text{و هـ س}) = \sqrt[\text{ن}]{\text{س}_1 \times \text{س}_2 \times \text{س}_3 \times \cdots \times \text{س}_\text{ن}}$$

ويفيد هذا المتوسط فى إمكانية التوصل من خلال استخدامه على معلومات وبيانات محاسبية مقارنة عن أثر التضخم فى كل دولة على القوائم المالية للشركة التابعة مقارنا بذلك الأثر فى مجموعة الدول التى تنتشر بها الشركات التابعة للشركة متعددة الجنسية بما فى ذلك دولة الشركة الأم .

٢ — متوسط معدلات التغير فى أسعار الصرف فى دول المجموعة :

ونظرا لتغير أسعار الصرف من دولة لأخرى من الدول التى توجد بها مجموعة الشركات التابعة وكذلك دولة الشركة الأم ، لذلك يكون من المفضل صياغة تلك التغيرات فى كل دولة على شكل معدل أو نسبة مئوية معينة خلال السنة . وبالطبع سوف تختلف معدلات واتجاهات تلك التغيرات من دولة لأخرى وقد تكون فى صالح عملة بعض دول المجموعة وفى غير صالح البعض الآخر . ومن ثم يلزم فصل التغيرات ذات الاشارات الموجبة عن تلك السالبة واستخراج الوسط الهندسى لكل مجموعة على حدة ثم ايجاد الوسط الحسابى لهما . ويمكن صياغة ذلك فى المعادلة التالية :

$$(\text{و هـ ص}) = \frac{\sqrt[\text{ف}]{\text{ص}_1 \times \text{ص}_2 \times \cdots \times \text{ص}_\text{ف}} + \sqrt[\text{ن} - \text{ف}]{\text{ص}_3 \times \text{ص}_4 \times \cdots \times \text{ص}_\text{ن}}}{2}$$

حيث أن :

ف ⊂ ن

أى أن المجموعة ف تنتمى الى المجموعة ن

(و هـ ص) تعبر عن الوسط الهندسى لتغير أسعار الصرف فى دول المجموعة .

ص١ ، ص٢ ، ص٣ ، ص٤ ، ... ، ص$_{ن}$ تعبر عن معدل التغير فى سعر الصرف فى كل دولة من دول المجموعة على التوالى .

وبشرط أن يعبر دائما عن ناتج جذر المعدلات السالبة باشارة سالبة .

ويفيد هذا المتوسط أيضا فى التوصل الى بيانات مقارنة عن أثر التغير فى معدلات الصرف فى كل دولة على ترجمة القوائم المالية للشركة التابعة مقارنا بذلك الأثر فى مجموعة الدول التى تنتشر بها الشركات التابعة للشركة متعددة الجنسية بما فى ذلك دولة الشركة الأم .

وبعد هذا القدر من العرض والتحليل يمكن أن يعرض الباحث المدخل المقترح للمحاسبة عن التضخم فى شركات متعددة الجنسية فى الشكل التالى :

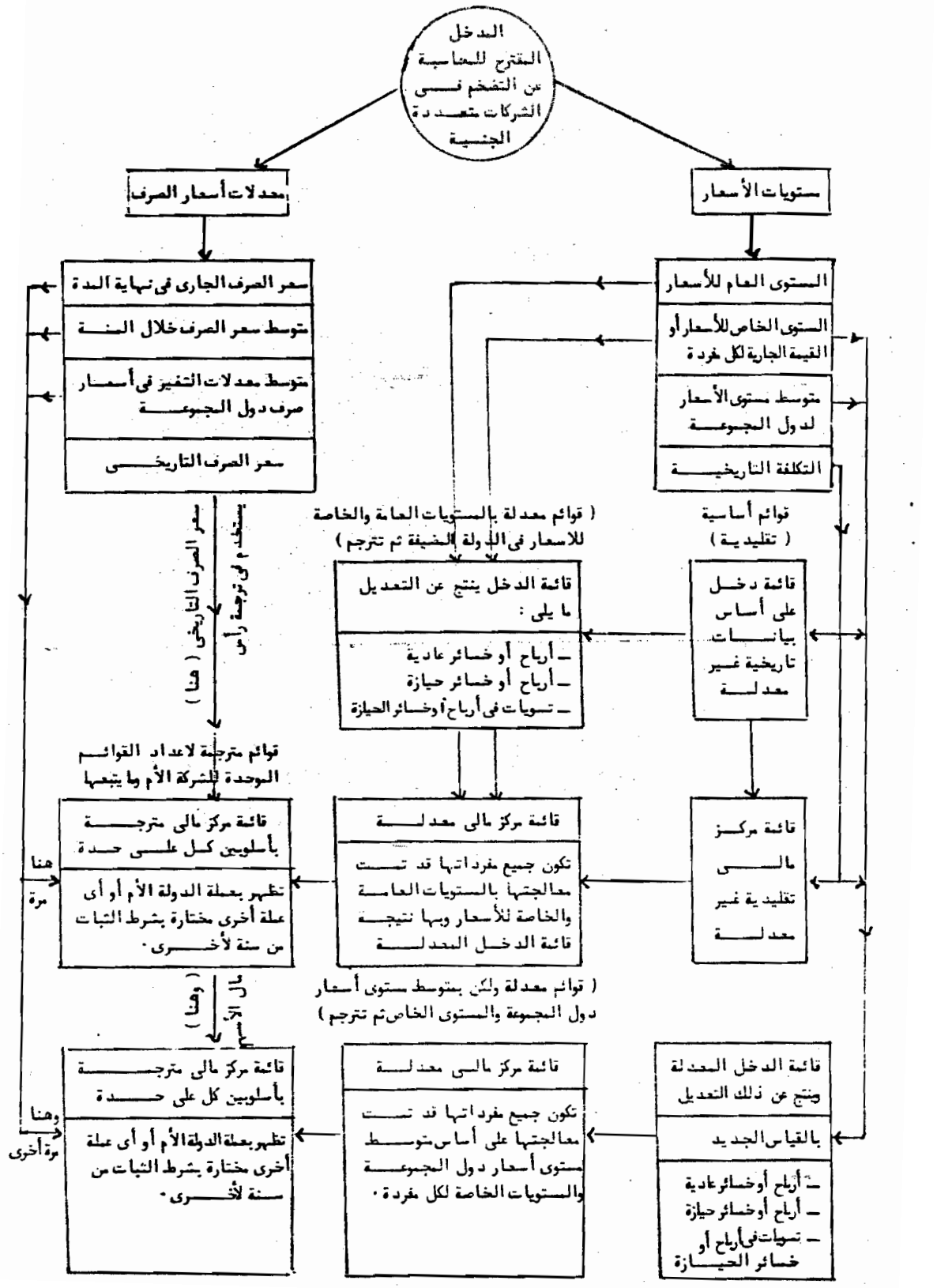
الدخل المقترح للمحاسبة عن التضخم في الشركات متعددة الجنسية
مستويات الأسعار
معدلات أسعار الصرف
المستوى العام للأسعار
المستوى الخاص للأسعار أو القيمة الجارية لكل مفردة
متوسط مستوى الأسعار لدول المجموعة
التكلفة التاريخية
سعر الصرف الجاري في نهاية المدة
متوسط سعر الصرف خلال السنة
متوسط معدلات التغير في أسعار صرف دول المجموعة
سعر الصرف التاريخي
قوائم أساسية (تقليدية)
(قوائم معدلة بالمستويات العامة والخاصة للاسعار في الدولة المضيفة ثم تترجم)
قائمة دخل على أساس بيانات تاريخية غير معدلة
قائمة الدخل ينتج عن التعديل ما يلي :
ـ أرباح أو خسائر عادية
ـ أرباح أو خسائر حيازة
ـ تسويات في أرباح أو خسائر الحيازة
سعر الصرف التاريخي (هنا)
يستخدم في ترجمة رأس
قوائم مترجمة لاعداد القوائم الموحدة للشركة الأم وما يتبعها
قائمة مركز مالي تقليدية غير معدلة
قائمة مركز مالي معدلة
تكون جميع مفرداتها قد تمت معالجتها بالمستويات العامة والخاصة للأسعار وبها نتيجة قائمة الدخل المعدلة
قائمة مركز مالي مترجمة بأسلوبين كل على حدة
تظهر بعملة الدولة الأم أو أى عملة أخرى مختارة بشرط الثبات من سنة لأخرى .
هنا مرة
(قوائم معدلة ولكن بمتوسط مستوى أسعار دول المجموعة والمستوى الخاص ثم تترجم)
(وهنا)
قائمة الدخل المعدلة وينتج عن ذلك التعديل بالقياس الجديد
ـ أرباح أو خسائر عادية
ـ أرباح أو خسائر حيازة
ـ تسويات في أرباح أو خسائر الحيازة
قائمة مركز مالي معدلة
تكون جميع مفرداتها قد تمت معالجتها على أساس متوسط مستوى أسعار دول المجموعة والمستويات الخاصة لكل مفردة .
قائمة مركز مالي مترجمة بأسلوبين كل على حدة
تظهر بعملة الدولة الأم أو أى عملة أخرى مختارة بشرط الثبات من سنة لأخرى .
وهنا مرة أخرى

ويشرح الباحث خطوات تنفيذ هذا المقترح فيما يلى :

أولا — تعديل القوائم المالية الأساسية (١) فى الشركة التابعة بكل من المستوى العام والمستوى الخاص للأسعار فى الدول المضيفة :

ومعنى ذلك أن محتويات قائمة الدخل يتم تعديل بنودها بالمستوى العام للأسعار ، ومقارنة ذلك التعديل بالمستوى الخاص والذى غالبا ما يتمثل فى القيمة الجارية للمفردة وقت المقارنة والمقابلة بين النفقات والايرادات .

وينشأ عن ذلك التعديل والمقارنات التوصل الى مايلى : (٢)

١ — الربح أو الخسارة من النشاط الجارى بعد أن تكون جميع مفردات قائمة الدخل قد تم تعديلها بالمستوى العام للأسعار وتتم المقابلة بين النفقات والايرادات على هذا الأساس ، وبذلك فان الأرباح التى تتحقق بعد تلك المقابلة تكون ممثلة لنتيجة النشاط الجارى .

٢ — محصلة أرباح أوخسائر الحيازة ، ويمكن التوصل الى أرباح أو خسائر الحيازة عن طريق المقارنة بين كل من المستويات العامة للأسعار والمستوى الخاص للمفردة سواء بذاتها أو كان هناك رقم قياسى خاص بالمجموعة التى تنتمى اليها ، ويدخل فى قائمة الدخل كل من أرباح الحيازة الحقيقية المحققة ، وخسائر الحيازة المتمثلة

---

(١) يقصد الباحث بالقوائم المالية الأساسية ، كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالى التى تعدها الشركة التابعة طبقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها فى الدولة المضيفة ، حيث أن المدخل المقترح للمحاسبة عن التضخم فى تلك الشركات يقوم على اعداد قوائم أخرى ملحقة تعد لأغراض الاستخدام الداخلى فى الشركة الأم والشركات التابعة .

(٢) * Dr. Aly Mahrous Shady, Op. cit., pp. 23- 25.

فى انخفاض القيمة الخاصة للمفردة عن المستوى العام للأسعار والتى يمكن أن يطلق عليها خسائر انخفاض القوة الشرائية للنقود وسواء كانت تلك الخسائر قد تحققت أو لم تتحقق وذلك أخذا بسياسة الحيطة والحذر .

٣ ـ تسويات خاصة بأرباح وخسائر الحيازة وهذه لا تمر بقائمة الدخل ولكن تعالج تلك التسويات فى حساب مستقل ويظهر رصيده فى قائمة المركز المالى وغالبا ما يطلق على هذا الحساب حـ/ تسوية حقوق الملكية (أصحاب المنشأة) . وتتضمن تلك التسويات أرباح الحيازة الوهمية ، والحقيقية غير المحققة ، وتسويات بعض المفردات بالمستوى العام للأسعار فى نهاية المدة مثل تسوية المبيعات وتسوية أرباح الحيازة الحقيقية المحققة بالمستوى العام للأسعار . وغالبا ما يكون رصيد حـ/ تسوية المستوى العام للأسعار ممثلا لمحصلة تأثير تسويات أرباح وخسائر الحيازة على حـ/ تسوية حقوق الملكية .

ثانيا ـ تعديل قائمة المركز المالى بالمستويات العامة للأسعار :

بعد الانتهاء من الخطوة السابقة تكون جميع مفردات قائمة المركز المالى قد تم تعديلها بالمستويات العامة للأسعار وأيضا تم أخذ أرباح أو خسائر الحيازة فى الحسبان ، ويظهر فى قائمة المركز المالى كذلك نتيجة الشركة من نشاطها الجارى وأرباح وخسائر الحيازة والتى سبق القول بظهورهما فى قائمة الدخل .

وكذلك يظهر حـ/ تسوية حقوق الملكية والذى يتضمن تسوية رأس مال الأسهم بالمستوى العام للأسعار ، على أن يبقى رأس المال ظاهرا بقيمته التاريخية فى قائمة المركز المالى ، ويمثل حـ/ تسوية حقوق الملكية الذى يظهر بقائمة المركز المالى محصلة جميع التسويات التى تمت وأثرها على حقوق الملكية بما فى ذلك رأس مال الأسهم .

ثالثا — ترجمة قائمة المركز المالى الى عملة الدولة الأم أو أى عملة أخرى تختارها الشركة الأم :

يلزم بعد اعداد كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالى وتعديلهما فى ضوء ظاهرة التضخم فى الدولة المضيفة ضرورة ترجمة قائمة المركز المالى — على الأقل — الى عملة الدولة الأم أو أى عملة أخرى تختارها الشركة الأم بشرط الثبات على ذلك من سنة لأخرى .

ويفضل عندئذ ولأغراض المحاسبة عن التضخم أن تترجم مفردات قائمة المركز المالى على أساس أسعار الصرف الجارية وقت اعداد القوائم المالية أى فى نهاية السنة المالية ، حيث أن جميع مفردات قائمة المركز المالى تكون بقيمتها الجارية فى ذلك التاريخ وعندئذ يتساوى فى التطبيق طريقة الترجمة على أساس التوافق الزمنى لتقويم المفردة ، وطريقة الترجمة على أساس معدل الصرف الجارى وقت اعداد القوائم المالية . ومن المعروف طبعا أن رأس مال الأسهم فى جميع طرق الترجمة يبقى بقيمته التاريخية ، ومن ثم يترجم على أساس سعر الصرف التاريخى مع مراعاة تواريخ الاصدار والاكتتاب فى الأسهم وبخاصة فى حالات زيادة رأس المال .

وتجدر الاشارة هنا الى أنه لو تم ترجمة قائمة الدخل الى العملة المختارة فانه غالبا ما يستخدم متوسط سعر الصرف خلال العام نظرا لانتشار حدوث بنود الاستخدامات والموارد على مدار السنة ، وبعد اجراء المقابلة بين النفقات والايرادات ستنتج أهم مفردتين كمحصلة لتلك القائمة وهما صافى ربح أو خسارة النشاط الجارى ومحصلة أرباح أو خسائر الحيازة وتظهر هاتان المفردتان فى قائمة المركز المالى على النحو السابق ايضاحه .

وغالبا ما يترتب على ترجمة القوائم المالية الى العملة المختارة وجود فروق لتلك الترجمة ويجب أن تظهر تلك الفروق فى حـ/ فروق ترجمة العملة سواء كان مدينا أو دائنا ويمكن أن يقفل هذا الحساب فى حـ/ تسوية حقوق الملكية بعد أن يكون الأخير قد تمت ترجمته هو

الآخر على أساس سعر الصرف الجارى وقت اعداد القوائم المالية أى فى نهاية السنة المالية ٠

ومن المعروف أن استخدام أساس سعر الصرف الجارى فى نهاية المدة ينتج عنه فروق ترجمة عملة فى أضيق الحدود نظرا لأن معظم مفردات قائمة المركز المالى يتم ترجمتها بسعر صرف واحد ومن ثم يجب أن تعالج تلك الفروق فى حـ/ فروق ترجمة العملة والذى يمكن أن يقفل فى حـ/ تسوية حقوق الملكية ٠ أما اذا لوحظ أن رصيد حـ/ فروق ترجمة العملة مدين دائما فان معنى ذلك وجود خسائر ناتجة عن عملية الترجمة وعندئذ يفضل تكوين مخصص لمقابلة هذه الخسائر مستقبلا فى ضوء خبرة الشركة ٠

وبتطبيق نفس تلك الاجراءات والخطوات السابقة على جميع الشركات التابعة وكذلك على الشركة الأم يمكن بعد ذلك اعداد قائمة المركز المالى الموحدة للشركة الأم والشركات التابعة لها ٠

رابعا ـ استخدام متوسط مستوى الأسعار العامة لدول المجموعة :

وتعنى هذه الخطوة اعادة تعديل القوائم المالية الأساسية فى الشركات التابعة وذلك باستخدام متوسط مستوى الأسعار العامة لدول المجموعة بدلا من المستوى العام للأسعار على مستوى الدولة المضيفة ٠ ويلزم أيضا أخذ المستوى الخاص لسعر المفردة أو قيمتها الجارية ، ويجب أيضا أن تتبع نفس الخطوات السابق ذكرها ٠

وينتج عن تعديل القوائم المالية فى ضوء تلك الخطوة التوصل الى مايلى :

- نتيجة النشاط الجارى ولكن فى ضوء متوسط مستوى الأسعار العامة لدول المجموعة بدلا من المستوى العام للأسعار فى الدول المضيفة ٠
- محصلة أرباح أو خسائر الحيازة ولكن بعد قياسها فى ضوء متوسط مستوى التضخم فى دول المجموعة بدلا من استخدام المستوى

العام للأسعار فى الدولة المضيفة .

* التسويات الخاصة بأرباح وخسائر الحيازة وفى ضوء متوسط مستوى الأسعار فى دول المجموعة .

وتعد قائمة المركز المالى أيضا بعد تعديلها بمتوسط مستوى الأسعار العامة فى دول المجموعة وبنفس الضوابط السابق ذكرها فى الخطوة ثانيا . وبعد ذلك تتم ترجمة تلك القائمة المعدلة للمركز المالى الى عملة الدولة الأم أو أى عملة أخرى تختارها الشركة الأم وبنفس الضوابط المذكورة فى الخطوة ثالثا .

خامسا — استخدام متوسط معدلات التغير فى أسعار الصرف فى دول المجموعة :

بعد اتمام الخطوات السابقة فى تعديل القوائم المالية الأساسية سواء باستخدام المستوى العام للأسعار والمستوى الخاص فى الدولة المضيفة أو باستخدام متوسط مستوى الأسعار العامة لدول المجموعة وترجمة تلك القوائم فى ضوء الخطوات الأربع السابقة . يمكن بعد ذلك أن تعاد ترجمة تلك القوائم المالية المعدلة على أساس متوسط معدلات التغير فى أسعار الصرف فى دول المجموعة مع الأخذ فى الاعتبار أن ذلك المتوسط يسرى فقط على تلك المفردات التى سبق ترجمتها باستخدام متوسط سعر الصرف الجارى دون غيرها حتى لا يحدث خلل فى مبادئ وأسس الترجمة . ويستخدم متوسط معدلات التغير فى أسعار الصرف فى دول المجموعة عندئذ فى تعديل العلاقة بين سعر الصرف لعملة كل دولة مضيفة وسعر صرف العملة التى تتم بها الترجمة .

. ويؤدى تطبيق هذه الخطوة الى امكانية توفير بيانات محاسبية مقارنة عن حـ/ فروق ترجمة العملة لكل شركة فى ضوء أسعار الصرف لعملة الدولة التى تستضيفها وكذلك فى ضوء متوسط معدلات التغير فى أسعار صرف دول المجموعة وهذا من شأنه توفير مؤشرات هامة لترشيد التحويلات سواء النقدية أو فى شكل صفقات بين الشركات التابعة بعضها وبعض.

وتجدر الاشارة الى أن توافر الحاسبات الآلية فى الشركات متعددة الجنسية يسهل اعداد وتعديل القوائم المالية لتلك الشركات فى أوقات قياسية خاصة اذا صممت البرامج المناسبة لتلك التعديلات.

وينبغى أن نشير الى المزايا التى يحققها المدخل المقترح فيما يلى :

١ ـ انتاج بيانات محاسبية على مستوى الشركات التابعة فى مختلف الدول قابلة للمقارنة حيث تم توحيد أسس التعديل وكذا أسس الترجمة لقوائمها المالية، وتعتبر تلك البيانات ذات درجة عالية من النفع والصلاحية فى مجالات الرقابة وتقييم الأداء. (١)

٢ ـ يمكن بهذا الأسلوب أيضا مقارنة أداء الشركة التابعة وفى ظل الظروف والبيئة التى تعمل فيها فى الدول المضيفة بمتوسط الأداء فى شركات المجموعة، ومن ثم يمكن مقارنة اتجاه كل شركة بالاتجاه العام للمجموعة. وفى هذا تأكيد لما يراه البعض (٢) من أن المحاسبة يجب أن تلعب دورا هاما فى المجتمعات الحديثة بما تقوم به من عمليات القياس والتحقق والتقرير، أى انتاج البيانات المحاسبية عن الأحداث المالية لمختلف أنواع النشاط فى كل مجتمع.

٣ ـ يوفر بيانات ذات درجة عالية من الصلاحية عند التخطيط للتوسع فى الاستثمارات فى بعض الدول وتساهم فى ترشيد قرارات توجيه واعادة ترتيب أولويات تلك الاستثمارات وكذا قرارات التحويلات بين مجموعة الشركات التابعة والشركة الأم.

---

(١) * Hanns M. Schoenfeld, "Emerging Managerial Accounting Trends in Multinational Company", The Third International Conference, Cairo, 1988, p. 3.

(٢) د. عيسى أبو طبل، " المبادئ العلمية والعملية لتقويم عناصر التركة بين المحاسبة والتشريع"، مجلة التشريع المالى والضريبى، عدد ١٩١، يناير ١٩٧٣، ص ٨٧.

٤ ـ توفير بيانات عن أرباح أو خسائر الحيازة فى اطار التضخم فى الدولة المضيفة وكذا فى اطار متوسط التضخم فى دول المجموعة ويمكن مقارنة تلك البيانات سواء على مستوى كل مفردة من مفردات الأصول والخصوم أو على مستوى الشركة التابعة لكل وغيرها من شركات المجموعة.

٥ ـ ان هذا المدخل يوفر بيانات دقيقة ـ الى حد كبير ـ عن التضخم وآثاره على القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية وبأسلوب منهجى محدد وممكن التطبيق سواء على مستوى الشركات التابعة أو الشركة الأم ، ومن ثم تصبح القوائم المالية الموحدة المعدلة ذات دلالة ومغزى ونفع كبير.

٦ ـ يمكن اعتبار متوسط مستوى الأسعار فى دول المجموعة بمثابة مقياس متوسط وباستخراج الفروق بين أداء الشركات التابعة وكذا الشركة الأم وبين ذلك المتوسط يمكن التوصل الى مقياس التشتت (الانحراف المعيارى) عن هذا المتوسط. ونفس الأمر أيضا بالنسبة لأسعار الصرف. وتفيد هذه المقاييس (سواء التمركز أو التشتت) كثيرا فى مجالات التخطيط والرقابة على مستوى جميع الشركات التابعة والشركة الأم.

خلاصة البحث:

يمكن أن يعرض الباحث خلاصة هذا البحث وأهم ما توصل اليه من نتائج وتوصيات فيما يلى :

١ ـ استخلص الباحث أنه من الأفضل استخدام مصطلح الشركات متعددة الجنسية عن غيره من المصطلحات الأخرى وبخاصة فى مجال الدراسات المحاسبية وذلك لتوفر مفهوم الوحدة المحاسبية فى كل شركة من الشركات التابعة واتضح أن القوائم المالية لتلك الشركات تتأثر بشكل ملحوظ بكل من ظاهرة الارتفاع المستمر فى الأسعار فى الدول المضيفة وكذا بظاهرة التغير فى أسعار الصرف. مما يقلل درجة الاعتماد على البيانات المحاسبية التى تحتويها تلك التقارير.

لذلك بات من الضرورى اعداد قوائم مالية اضافية معدلة آخذة فى الاعتبار ظاهرة التضخم وتغير أسعار الصرف فى الدولة المضيفة للشركة التابعة ومن المفضل البدء بتسوية القوائم المالية بالتغير فى مستويات الأسعار ثم تترجم بعد ذلك بأسعار الصرف المناسبة الى عملة دولة الشركة الأم أو أى عملة أخرى يتم الاتفاق عليها .

٢ — لقد ظهرت العديد من المحاولات للمحاسبة عن التضخم فى كل دولة من دول العالم تقريبا وكان من أفضل تلك المحاولات والتى لاقت قبولا عاما الأخذ بكل من المستوى العام والخاص للأسعار لأنه يجمع بين كل من القيمة الجارية للمفردة بذاتها — أو ضمن المجموعة التى تتبعها — وكذا الاتجاه العام للأسعار ، وقد لوحظ أن الاهتمام بالقوائم المالية للشركات متعددة الجنسية كان موجها فى المقام الأول لطرق وبدائل ترجمة تلك القوائم الى العملة التى يتفق عليها .

٣ — استنتج الباحث أنه لأغراض المحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية يكون من الأفضل عند ترجمة القوائم المالية استخدام طريقة التوافق الزمنى لتقويم المفردة أو طريقة معدل الصرف الجارى وقت اعداد القوائم المالية ، هذا بالاضافة الى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار كل من مخاطر الترجمة ومخاطر الصفقات فى الشركات متعددة الجنسية .

٤ — اقترح الباحث مدخلا للمحاسبة عن التضخم فى الشركات متعددة الجنسية وبايجاز شديد يقوم هذا المدخل على الركائز والخطوات التالية :

أ — النظر الى المحاسبة الدولية كنظام أو اطار يغطى مجموعة الدول التى توجد بها شركات تابعة للشركة الأم وكذلك الدولة التى بها الشركة الأم .

ب — اعداد قوائم مالية اضافية معدلة فى كل شركة من الشركات التابعة مع الأخذ بعين الاعتبار كل من المستوى العام والخاص

للأسعار فى الدولة المضيفة .

جـ ـ أن يتم تعديل وتسوية مفردات قائمة المركز المالى للشركة التابعة بالمستوى العام للأسعار (ويمكن أن تبقى المفردات النقدية والتعاقدية بقيمتها التاريخية ولكن تدخل عمليات التسوية لأرباح وخسائر الحيازة لتلك المفردات فى حـ/ تسوية المستوى العام للأسعار) .

د ـ ترجمة قائمة المركز المالى للشركة التابعة الى عملة الدولة الأم أو أى عملة أخرى تختارها الشركة الأم بشرط الثبات على ذلك من سنة لأخرى توحيدا للأساس من سنة لأخرى .

هـ ـ أن يتم اعداد قوائم مالية اضافية أخرى معدلة ـ بخلاف ما سبق ذكره ـ وذلك باستخدام مؤشرين جديدين هما متوسط الأسعار العامة لدول المجموعة عند تعديل القوائم المالية بآثار التغير فى الأسعار ، أما عند ترجمة هذه القوائم فيستخدم متوسط معدل التغير فى أسعار الصرف لدول المجموعة للمفردات التى يستخدم فيها متوسط سعر الصرف الجارى فى الدولة المضيفة .

و ـ يمكن أن يوفر المدخل المقترح العديد من البيانات المحاسبية المقارنة عن مجموعة الشركات التابعة بعضها وبعض وأيضا عن الشركة الأم وبخاصة عن أرباح النشاط الجارى ، وأرباح أو خسائر الحيازة فى كل شركة وعلى مستوى مجموعة الشركات . وكذلك بيانات عن تسويات أرباح أو خسائر الحيازة وحـ/ فروق وتسوية وترجمة العملة وحـ/ حقوق الملكية وغيرها . وتفيد هذه البيانات فى تقييم الأداء والرقابة وكذا فى ترشيد قرارات التشغيل والتحويلات بين الشركات والاستثمار فى كل دولة من دول المجموعة .

المراجـــــع :

أولا ـ المراجع العربية :

١ ـ كتـب:

ـ د٠ ابراهيم محمد مهدى، " مقدمة الاحصاء " ، مكتبة الجـلاء الجديدة، المنصورة، ١٩٨٥ ٠

ـ د٠ حسن محمد كمال، " المحاسبة فى المنشآت ذات الأقسـام والفروع " ، مكتبة عين شمس، القاهرة، بدون سنة نشر ٠

ـ د٠ محمد نصر الهوارى، " دراسات فى المراجعة " ، الجـــزء الثانى ، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٨ ٠

٢ ـ دوريات ورسائل علمية :

ـ د٠ حسين مصطفى الهلالى ، " معايير المحاسبة الدوليـة ، الجذور ـ الحصاد ـ المستقبل " ، الادارة ، مجلة علميـة يصدرها اتحاد جمعيات التنمية الادارية، القاهرة، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، يوليو ١٩٩٠ ٠

ـ د٠ زين العابدين سعيد فارس، "المنهج العلمى لتخطيـط وتحديد الربح الخاضع لضريبة الدخل فى الشركات متعددة الجنسية " ، رسالة دكتوراه فى المحاسبة، كلية التجـــارة، جامعة المنصورة، ١٩٨٠ ٠

ـ د٠ عيسى أبو طبل، "المبادئ العلمية والعملية لتقويم عناصر الشركة بين المحاسبة والتشريع " ، مجلة التشريع المالـــى والضريبى، يناير، العدد ١٩١، ١٩٧٣ ٠

ـ د٠ محمد ابراهيم عبد الرحمن، " الشركات دولية النشاط " ، كتاب الأهرام الاقتصادى العدد ٣٣ نوفمبر ١٩٩٠ ٠

ـ د٠ محمد أمين عبد الله فايد، " المحاسبة عن التضخـم " ، مجلة المال والتجارة، العدد ١٥١ السنة الثالثة عشـر ، نوفمبر ١٩٨١ ٠

ـ د٠ محمد محمد الجزار، " توحيد النظم والمعايير المحاسبيـة عالميا " ، التكاليف، مجلة علمية تصدرها الجمعية العربيـة للتكاليف، العدد الثالث السنة الثالثة عشر، سبتمبر ١٩٨٤ ٠

ثانيا ـ المراجع الأجنبية :

1- Books:

- Arpan J.S. & Hlhaghim, "International Dimensions of Accounting", Kint Publishing Co., Boston, Massachusett, 1984.
- Baxtor Willison, "Accounting Values and Inflation", McGrow-Hill Book Co., 1975.
- David K. Eitman, Arthur I. Stonehill, "Multinational Business Finance", Addison Wesely Publishing Co., U.S.A., 1983.
- Eldon S. Hendrikson, "Accounting Theory", 3rd Edition Richard D. Irwin Inc., Homewood, 1977.
- Gary M. Cannigham, "An Accounting Research for Multinational Enterprises", Indiana University Libraries, Bloomingham, 1978.
- Gerhard G. Mueller, Helen German and Gary Meck, "Accounting, An International Perspective", Richard D. Inc., 1987.
- Richard Lewis & David Pendrill, "Advanced Financial Accounting", 2nd Edition, Pitman Publishing Ltd., London, 1985.

2. Periodicals And Conferences:

- AICPA Professional Standards, FASB, Statement No. 33, "Financial Reporting and Changing Prices", American Institute of Certified Public Accountants, Inc., 1981.
- Aly Mahrous Shady Ph.D., "A New Framework for Adjusting Accounting Data for Price changes", Unpiblished, For High Students, Ein Shams University, 1973.
- Choi F.D.S. & Czechowiz I.J., "Asserring Foreign Subsidary Performance: A Multinational Companies", Management International Review, State University, New York, Vol. 23, No. 4, 1983.

- Collier P. and Davis E.W., "The Management of Currency Transaction Risk by U.K. Multinational Companies", The Institute of Charterd Accountants, Autumn, 1985.

- Hanns M. Schoenfeld, "Emerging Managerial Accounting, Trends in Multinational Company", The Third International Conference, Cairo, 1988.

- Lanny Chasteen, "A Taxonomy of Price Changes Models", The Accounting Review, Vol. LIX, No. 3, July 1984.

- Thomas R. Weirich, Clarence G. Avery & Henry R. Andreson, "International Accounting: Varying Defination", The International Journal of Accounting, University of Illinois At Urbana-Chambaign, Fall, 1971.

- United Nations, "Multinational Corporations in World Developments", New York, 1973.

- Winston W. Tsui, "Inflation Accounting and Foreign Currency Translation", Management Accounting, Institute of Cost And Management Accountants, London, September, 1979.